

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣١٤٨ لسنة ٢٠١٩

بتشكيل اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل الوزارة وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧٦ لسنة ٢٠١٧ بتشكيل اللجنة الوزارية

لتسوية منازعات عقود الاستثمار ؛

قصر :

(المادة الاولى)

تشكل اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار برئاسة رئيس مجلس الوزراء

وعضوية كل من السادة :

وزير العدل ، ويتولى رئاسة اجتماعات اللجنة عند غياب رئيسها .

وزير المالية .

وزير قطاع الأعمال العام .

وزيرة التجارة والصناعة .

أمين عام مجلس الوزراء .

رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء .

مساعد وزير العدل للتحكيم والمنازعات الدولية (عضو) ورئيساً للأمانة الفنية للجنة) .

أحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة .
الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (عضواً مقررًا للجنة) .
ممثل عن القوات المسلحة .
ممثل عن جهاز الأمن القومى .
ممثل عن هيئة الرقابة الإدارية .

(المادة الثانية)

يُلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧٦ لسنة ٢٠١٧ المشار إليه ،
كما يُلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤٤١ هـ
(الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مديولى